مقياس منهجية البحث التاريخي وتقنياته

السنة الثانية/ ليسانس تاريخ

استاذ المقياس: أ.د. علي العبيدي

محاضرة رقم(2)

عنوان المحاضرة

ضوابط الكتابة التاريخية

أولا: المؤرخ ومهنية الكتابة التاريخية

إن التاريخ بكل مساحاته وعناصره وأفعاله وأحداثه وألوانه ليس ملكا لأحد. لأنه ببساطه لا يمكن أن يصنعه فرد بمعزل عن الآخرين، لذا لا يمكن اعتباره ذاكرة فردية وإنما هو ذاكرة جماعية، تساهم فيها جميع فئات المجتمع بمختلف مشاربهم وأدوارهم. وبناء عليه، ليس من حق أحد أن يفرض وجهة نظره أو رأيه بمعزل عن كل الآراء، وبمعزل عن إرادة كل المؤرخين. فعملية كتابة التاريخ احتراف علمي بالمقام الأول، ومن يسمي نفسه مؤرخا عليه أن يمتلك الأداة والوسيلة، والأسلوب المؤثر والمنهج العلمي إلى جانب الرؤية الثاقبة والتفسير المنطقي المستند على الأسس المادية الواقعية، من خلال الاعتماد على المصادر الحقيقية، والمقدرة على التحليل المؤسس، فضلا عن نظرة فلسفية ومعرفة علمية.

وتوفر كل هذه الصفات والمواصفات تجعلنا بكل اطمئنان نطلق على من يكتب في التاريخ لقب مؤرخ حقيقي يمكن الوثوق بكتاباته. وعلى هذا الأساس يمكن أن نصف مهمة المؤرخ على أنها مهمة شاقة وصعبة، لا يمكن أن يتحملها كل من حمل مؤهلا أكاديميا فحسب، وإنما يتطلب اكتساب الشروط التي أشرنا إليها من قبل، فضلا عن كثرة التدريب والتجربة التي يمكن أن تجعله قادرا على التصدي لكل القضايا التي يثيرها التاريخ.

وقد يثير البعض أن الساحة تضم الكثير ممن لا تتوفر فيهم الصفات التي أشرنا إليها من قبل، ورغم ذلك لهم من التأثير والتغيير الكثيرة ؟. إن الاجابة على مثل هذا التساؤل لا تستحق عناءا كبيرا، وهنا نذكر قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ

كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾[2] ، وعليه نقول أن من يريد أن يقتحم ميدان الكتابة التاريخية بلا أية أدوات مهنية ولا أية تجارب ولا أي منهج، لا يمكن التعويل على كتاباته، بل ولا يمكن للأجيال أن تعتمد أي رأي من آرائه ولا أي فكرة من أفكاره. وهذا الوصف يؤكد لنا أن مهمة المؤرخ صعبة للغاية سواء في كتابة الأحداث السياسية أو في تحليل الأوضاع الاجتماعية أو في مقارنة البنى الاقتصادية وحتى في تفسير التاريخ الثقافي والحضاري. وإن ما نشهده اليوم من نشر أكاذيب واختلاقات وخرافات تمجد هذا وتذم ذاك ليس من التاريخ بشيء على الإطلاق.

والدور الذي يقوم به المؤرخ الحقيقي بطبيعة الحال، هو دور اساسي في تهيئة الأجواء نحو رؤى واقعية للمستقبل من قراءة عقلانية ومنطقية للماضي، الذي هو حتما يكنز حلولا لما هو يواجهه المجتمع من تحديات قد تعيق حركته نحو الرقي والتطور. وإزاء هذا الدور المهم يطرح سؤال جوهري: ما الفائدة التي تقدمها المعرفة التاريخية؟. وكيف يستفيد أي مؤرخ في توظيفه للأحداث المصيرية التي يعايشها من أجل أن يكتب خطابا من نوع ما ؟. إن مهنة المؤرخ مهنة شاقة لأنه الوحيد الذي يطلب منه القدرة العالية من أجل ربط وتوظيف انطباعاته عن معايشته للأحداث المصيرية الساخنة، وما يمكن أن يقدمه للقراء من حقائق لا يمكن التلاعب بها بما يساعدهم على فهم حقيقة الأحداث التي يعاصرونها. هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الخصوصية التي يكتب بها المؤرخ تختلف كل الاختلاف عن السياسي في توقعاته أو الصحفي في متابعاته. ومن خلال هذا نستطيع أن نكتشف أن مهمة المؤرخ تتداخل مع مهام (المتابع) لاسيما في عالمنا المعاصر الذي بلغت فيه وسائل الاتصال مستوى عال من التطور والتقدم.

ومما سبق، نرى بأن دور المؤرخ لم يعد يقتصر على تقديم الحقائق التاريخية بشكلها العلمي الموثق، وإنما أمسى قاض يحاكم جزئيات الأحداث مع نفسه، لينشر نتائجه على الناس، ولاسيما في مسائل لها علاقة بحقبة زمنية معينة، بل عن مرحلة صعبة من المعايشة بكل جوارحه مستدعيا ذاكرته الحادة ليقارن بين الأحداث والشخوص والعناصر والمديات والاعتبارات.

والدور الذي يقوم به المؤرخ من خلال دراسة الواقع وتحليله بالاعتماد على الايحاءات التاريخية، يبرز الأهمية التي يتمتع بها والدور الخطير الذي يقوم به. ومن وحي معاينتنا لواقع

---

1. سورة الرعد، الاية : 17.
2. سورة الزمر الاية :9.

الدراسات التاريخية العربية، نجد أن الكثير منها يفتقر إلى العلمية والمنهجية وبعدها كل البعد عن الفلسفة الحقيقية التي يجب أن تخضع الأحداث لمنطقها حتى يتمكن الباحث من وضع الحقائق في إطارها الحقيقي. والأكثر من هذا أنها مجرد سرد لأحداث ووقائع تفتقر إلى الاستنتاجات والمقارنات، فضلا عن تفتقر الى الاعتماد الحقيقي على الوثائق وغيرها من الاصول التي تظهر جديتها واصالتها.

ومن المؤشرات السلبية التي تدل على جدية الدراسات التاريخية العربية بعدها كل البعد عن مواصفات العمل البحثي الجاد. وما زاد الطين بله، أن ميدان الكتابة التاريخية اخترق من قبل أناس لا علاقة لهم بالتاريخ، وإنما ارادوا توظيفه لأهداف ومصالح شخصية ضيقة. فكانت كتاباتهم تمتاز بالعاطفة وفقدان الحيادية، فضلا عن انعدام الموضوعية وسرعة اطلاق الأحكام وغيرها من السلبيات التي تلغي صفة المؤرخ الموضوعي. ولم يتوقف البعض عند هذا الحد بل تمادوا إلى درجة جعل التاريخ وسيلة توظف من أجل قضايا مصلحيه ضيقة بحيث أصبح أداة للهدم مؤسسا للانقسامات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وإزاء هذا الوضع الماساوي، تراجع مستوى الكتابة التاريخية، يبقى السؤال المطروح: كيف لنا معالجة هذا الواقع المؤلم في توظيف التاريخ بما يخدم قضايا آنية من دون الاحساس بخطر ذلك ؟. والاجابة على هذا السؤال لا تحتاج إلى تفكير طويل، وإنما علينا اعتماد الأمانة العلمية والمسؤولية التاريخية للبحث التاريخي، ومن دون ذلك سوف لن نزداد إلا تخلفا وتراجعا وانقساما وتهميشا من كل العالم المعاصر.

ثانيا: أهمية الحياد والصدق في تدوين الحدث التاريخي

على المؤرخ عند تحليله وثيقة من أجل (حقائقها) المفردة أن يقترب منها وهو يحمل في نفسه سؤالا أو مجموعة من الأسئلة، دون أن يربط نفسه باتجاه معين، على سبيل المثال: هل حاول شاؤول اغتيال داود ؟، مَن هم رفاق تانكراد (Tancred) في حملته الصليبية ؟. ويلاحظ بالطبع أنه لا يمكن لأحد أن يسأل حتى أبسط الأسئلة مثل هذه دون أن يعرف ما فيه الكفاية عن المشكلة التاريخية لكي يطرح الأسئلة التي تدور حولها، وإذا توفرت للمرء معرفة كافية ليسأل حتى أبسط تلك الأسئلة فإن هذا يعني أنه لابد أن تكون لديه فكرة ما وربما بعض الفرضيات المتعلقة بها، سواء أكان ذلك مفهوما ضمنا أو واضحا، وسواء أكان حدسا أو معدا ومحددا وثابتا. أو قد تكون الفرضية مكمل على الرغم من أنه ما يزال مضمرا وفي صيغة الاستفهام، مثال ذلك: هل كانت المدينة في

العصور الوسطى متطورة عن السوق ؟. كيف ساعدت المساهمة في الثورة الأمريكية على نشر الأفكار الحرة بين الأرستقراطيين الفرنسيين ؟.

وهاهو هيغل يحذرنا أن نقع في الخطأ الذي كثيرا ما يقع فيه المؤرخون المحترفون مثل: اختراع أفكار قبلية وحشرها في وثائق الماضي. كما أنه يحذرنا من ناحية أخرى من الروايات الخرافية التي تنتشر انتشارا واسعا بين الناس، لكنها مع ذلك لا تعد من التاريخ، ومن أمثال هذه الروايات: ما يرويه اليهود عن أنفسهم من أنهم شعب مختار تعلم من الله بطريقة مباشرة ومنحه الله بصيرة كاملة وحكمة ومعرفة تامة بجميع القوانين الطبيعية وبالحقيقة الروحية، بل إنهم يتمادون في رواياتهم فيزعمون أن الله تحدث إلى آدم باللغة العبرية لكي تصبح لغتهم بدورها هي لغة الله المختارة !. ومن هنا جعل هيغل أول شرط يجب مراعاته في فلسفة التاريخ هو: أن نتبنى بأمانة كل ما هو تاريخي، بمعنى: أن تخلو العبارة التاريخية من الأفكار والاختراعات الذاتية. ونضيف هنا، أن المؤرخ المحايد يجب أن تكون له وجهة نظر خاصة وأن لا يكون مجرد جهاز تسجيل يقف بسلبيته أمام ما يقدم إليه من أحداث مكتفيا بالتسجيل فقط، بل إننا نقصد بحياده أن يسهم بأمانة في الكشف عن القوانين الصحيحة التي توجه مسار التاريخ. ومن الواجب أن يكون المؤرخ منزها عن الكذب الذي يقام في أساسه على حبّ الذات والسير وراء الأهواء والأغراض والمنافع الخاصة حتى لا تشيع الشائعات بهذا الكذب وتتناقله الأفواه ويسجله الرواة في ما يسجلون من الروايات والأخبار، وحينئذ يختلط الحق بالباطل وتعمى المسالك على الباحثين، حتى قد يصبح البرئ أحيانا مسيئاًوالمسيء بريئاً. ويوصف الظلم والطغيان بأنه عدل وإحسان.

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحتها، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفا أو منتحلا، لا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم. صحيح أن تزييف الأصول والوثائق صار اليوم أصعب منه في الماضي، ولكن دوافع التزييف والدس لا تزال قائمة، وقد تزيف الكتابات التاريخية والوثائق في أحوال كثيرة لدوافع مختلفة. وإننا كمسلمين لدينا الحصانة التي تمنع المنصفين منا على احترام الحقيقة وعدم تزييفها، وعليه يمكننا القول: أن السر في سلامة الفكر التاريخي في الإسلام هو في الدرجة الأولى: نفي الظن من جهة، والابتعاد عن هوى النفس التشدد في إحراز العلم أو اليقين من جهة أخرى. ويتضح هذا جليا في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن

يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[3]، وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[4].

وعليه، نقول إذا كان التاريخ علما فعلى المؤرخ أن يكون ذا بصر، ليتمكن من استلال العبر، وتبين الحقيقة، وإقصاء الأوهام. وفي مناهج البحث التاريخي عند المسلمين يحرص المؤرخ على أن يكون محايدا متجردا من الأهواء، غير منغمس في عصبية لفئة أو حزب أو طبقة. فإذا تحيز أفقد أقواله وأحكامه كل قيمة، وكان تحيزه سببا في إثارة شكوك العلماء وتضليل الجهلاء. فقد ذكر القرآن الكريم في مواضع مختلفة منه، وجوب التثبت من الأنباء والشهادة كما رأينا في سورة الحجرات، فدل بذلك على أن خبر الفاسق يقتضي التبين، وأن شهادة غير العدل مردودة. وللرسول عليه الصلاة والسلام أحاديث منها: (مَنْ كَذَبَ عَلَي مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ) [5] و(يكونُ في آخِرِ الزمانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ . يأتونَكم من الأحاديثِ بما لم تَسْمَعُوا أنتم ولا آباؤُكم . فإيَّاكم وإيَّاهم. لا يُضِلُّونَكم ولا يَفْتِنُونَكم) [6]. وقد اتبع ابن خلدون منهج النقد والاستقصاء والملاحظة توصلا إلى نقد الأخبار نقدا علميا ونقد الطرق المتبعة عند المؤرخين والتعرف إلى مواطن الخبر، واستقصاء مظانّه، ومناقشة الروايات والمقارنة بينها، وبذلك تكمل الرواية وتحقق الدراية ما عسى أن يكون في الخبر من تحريف أو مبالغة أو تزوير إذ كثيرا ما يتطرق الكذب إلى الروايات تشيعاً لرأي أو زلفى لحاكم أو رئيس وما إلى ذلك. فهناك صنّاع للأخبار والروايات يدلسون ويزيفون لحاجة في نفوسهم. وما أحوج المؤرخ إلى اطلاع واسع ومعرفة مستفيضة تعينه على النقد والتمحيص، ولابد له أيضا من دقة في الملاحظة تكشف له عن الأمور الثابتة والعرضية وتقيس الغائب بالشاهد، فتقارن بينهما وتوازن لمعرفة ما بين الشاهد والغائب من الوفاق أو بَونَ ما بينهما من الخلاف وتعليل ما يتفق منهما وما يختلف.

ومن هنا، نجد أن بعضا من المؤرخين كثيرا ما يقعون في الخطأ والمغالطة في ذكر الوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا، ولم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، ولاسيما في إحصاء الأعداد من الأموال والجند، على سبيل المثال، إذا تضمنتها الروايات التاريخية، إذ هي مظنة الكذب ومطية الهذر، ولابد من ردها إلى

---

3. سورة النجم، الاية: 28.

4. سورة الحجرات، الاية: 6.

5. البخاري(1291)؛ صحيح مسلم(933).

6. مسند احمد (19/14)؛ صحيح مسلم (12/1).

الأصول وعرضها على القواعد. ومسألة التحقق العلمي من المادة التاريخية أمر ضروري لكل مؤرخ. وهناك وسائل للتحقق من سلامة المعلومة التاريخية، ونذكر منها:

1. المشاهدة والاختبار: ويقضيان القيام بدراسة مفصلة للمعطيات المتوفرة وجمع المزيد منها، أو القيام بفحص المادة التاريخية فحصا دقيقا.
2. الحساب الرياضي: تفيد المعالجات الرياضية في التأكد من كيفية حدوث واقعة ما في الماضي.
3. التحقق بالاستبعاد: قد نشد أزر الفرضية باستبعاد جميع الفرضيات التي تنافسها، فالتحقق السلبي من النظريات المنافسة يصبح تحققا إيجابيا للفرضية التي لا يمكن استبعادها. وللتأكد من هذا يمكننا عادة أن نجد شواهد أخرى تؤيد مثل تلك الفرضيات، لكن الاستبعاد يمكن كثيراً للفرضية الباقية. وهنا أيضاً نتبين أن النفي مهم للغاية في نمو المعرفة.
4. التحقق بالتفكير الفاصل: وتحقق الفرضية أحيانا عندما نتبين أنها الفرضية الوحيدة التي تتسق مع ما قد جرت معرفته في ميدان المعرفة التي تنتمي إليها المعطيات الواقعة تحت منظار البحث والاستطلاع.
5. الموضوعية واليقين والقيم: على المؤرخ أن يكون موضوعيا تماما أو متحمسا كما يشاء في تطلعه إلى استكشاف شواهد تبرهن نظرية معينة أو تنقضها. فالموضوعية تتطلب منا أن نكون على استعداد لأن نستبعد على أساس الشواهد أحب الفرضيات إلينا، وعليه ينبغي على المؤرخ أن يميز العنصر الذاتي في البحث الموضوعي ليحول دون تشويه الموضوع بتحيزه. ويستطيع أن يفترض درجة أعلى من الاحتمال أو الوثوق لا عندما يكون للأقوال سند تجريبي فحسب، بل وعندما تتفق مع نظرية معتمدة في التاريخ وعلم الاجتماع. وبذلك نكون قد عرضنا نظرية في المعرفة التاريخية، ولكنها لا تضع في متناولنا حلا سهلا لمشكلة وزن الشواهد التاريخية ومعدل الصدق واليقين في الدوافع المختلطة عند المؤرخ والمؤثرة على شخصيته، أو التغييرات في السجلات القديمة. ولما كان المؤرخون في الحقيقة يضعون أحكاما فقد أصبحت القيم والمقاييس النقدية أمرا واجبا، ذلك أن التأمل بلا ضابط في معنى التاريخ معرض للنقد باعتباره شيئاً من قبيل الأماني. ويكون التحيز محتملا. ومن هنا، كانت القاعدة العامة عند المؤرخ أن يقف موقف المتشكك مما يرد حتى في أحسن المصادر. وعلى العموم،

فإن القاعدة المتعلقة بمرور الفترة الزمنية تطبق على المصادر الثانوية بخلاف أو على عكس تطبيقها على المصادر الأولية. فكلما بعدت المصادر الثانوية عن وقت وقوع الحوادث التي تصفها زادت إمكانية الاعتماد عليها وليس السبب في هذا أن الاعتدال وعدم التحيز يقلاّن بسبب بُعد الفترة التاريخية فحسب، بل أيضا لأنه بمرور الزمن يزداد احتمال العثور على مادة أوفر.

6. معايير تمحيص الأخبار: لقد وضع ابن خلدون المعايير التي يستطيع بها كل مؤرخ وكل قارئ للتاريخ تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها. وهذه المعايير استفاد ابن خلدون من بعضها على الأقل من علم الجرح والتعديل في الحديث. وهي على درجات، أهمها: معرفة (طبائع العمران) وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها. وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو غير ممتنع. وأما إذا كان ذلك مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح ولقد عد أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل. وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب المشرع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة والعدالة والضبط. وقد تبين لابن خلدون بعد استقراء حوادث التاريخ ودراستها، أن أكبر قواعد البحث التاريخي هي أن الحوادث يرتبط بعضها ببعض ارتباط العلة بالمعلول. ولذلك نجده في المقدمة، يقرر استقراءاته في صور قضايا عامة ثم يبدأ في تحليلها بذكر عبارتي: والسبب في ذلك أو ذلك لأن.

لقد وضع ابن خلدن منهجية رائعة في نقد الرواية التاريخية، وساهم إدراكه ومعرفته لمختلف العلوم في النجاح في ذلك، ولاسيما علم الجغرافية وهو من أهم العلوم اللازمة للمؤرخ كي يستقيم تقديره وتكون أحكامه أبعد عن الوهم وأقرب إلى الصواب. ولكي تتكامل الصورة في فهم معنى النقد والحياد في الدراسات التاريخية نأخذ الامثلة التالية:

نكبة البرامكة: ذكر المؤرخون العديد من الأسباب حول نكبتهم، وتأتي في مقدمتها من ناحية الشيوع والرواج قصة العباسة أخت هارون الرشيد، والعلاقة التي قامت بينها وبين جعفر البرمكي. ويبدو أن الخيال قد لعب في هذه القصة الدور الأول والأخير، وإنها قصة مختلقة تماما، ويستطيع الباحث أن يزكي هذا الاستنتاج بالأمور التالية:

أ- أنكر مسرور الذي قتل جعفرا -كما أمره الرشيد- قصة العباسة إنكارا جازما.

ب- إن العباسة كانت متزوجة كما يحدثنا ابن قتيبة في قوله: "أما العباسة فزوجها هارون بن محمد بن سليمان فمات عنها زوجها، فزوجها من إبراهيم بن صالح بن علي". وحقيقة زواجها من هذين الرجلين العباسيين على التوالي تهدم هدما كاملا قصة علاقتها بجعفر البرمكي وما ارتبط بهذه العلاقة من زواج غير معلن، وما نتج عنه من ولد وضعته في أحد القصور العباسية وأسندت تربيته إلى اثنتين من توابعها. وهكذا يتضح لنا تهاوي هذا السبب وبالتالي عدم صلاحيته لأن يكون منطلقا في دراسة أزمة البرامكة.

ت- يبقى بعد ذلك السبب الذي يمكن أن يوصف بالحقيقي ألا وهو السبب السياسي والذي يمكن تحديده بأنه بعد مضي سنوات تبين للرشيد أن البرامكة أصبحوا يشكلون خطرا حقيقيا على دولته. ولم يسجل التاريخ على البرامكة تعاطفهم مع العلويين أعداء الدولة العباسية فحسب، بل سجل عليهم أيضا ميولهم القومية مع عنصرهم الفارسي وهذا كان يتم بالضرورة على حساب العناصر العربية في دولة العباسية.

ويمكن للباحث أن يحشد العديد من التصرفات التي دونها المؤرخون عن البرامكة كلها تؤكد أنهم قد استبدوا بالدولة العباسية، وأن نصيبهم في التحكم في هذه الدولة قد فاق بكثير نصيب الرشيد حتى أنه قيل أن الرشيد حينما يحتاج إلى اليسير من المال فلا يقدر عليه، في الوقت الذي كان فيه البرامكة يبذخون في الأموال بذخا حتى أن جعفر بن يحيي ابتنى بيتا كلفه عشرين مليون درهم، وكانت جائزة الفضل بن يحيى لأحد الشعراء الذين امتدحوه مائة ألف درهم مع الخُلَع.

والواقع أن هناك أسبابا كثيرة تجمعت وأدت إلى هذه النكبة، وتكاد هذه الأسباب تنحصر في كلمة واحدة هي ازدياد نفوذهم واستئثارهم بالسلطان حتى أصبح الخليفة وكأنه تابع لهم. ولقد جاوزوا الحدود في سلطانهم حتى أن جعفر بن يحيى البرمكي أطلق سراح يحيى بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب وكان من الخارجين على الدولة العباسية، ولما قبض عليه دفعه الرشيد إلى جعفر ليتولى أمر حبسه واعتقاله في داره، وكان ذلك دليلا على ثقة الرشيد بجعفر ولكن جعفر في نشوة من الغرور أطلق سراحه دون أخذ رأي الرشيد، ولما علم الرشيد أسرها في نفسه وأخذ يدبر لهذه النكبة حتى نفذها وأحكم تنفيذها، وتمكن بذلك من استرجاع سلطانه وهيبته واستعادة زمام الملك في يديه.

أما تزوير الوثائق التاريخية فله أسباب عدة، فهي أحياناً تستغل من أجل تثبيت ادعاء أو لقب باطل، ومن الأمثلة البارزة على هذا: "هبة قسطنطين" التي كان يستشهد بها في المناسبات لتدعيم النظرية القائلة ب"أن البابوات لهم حقوق إقليمية واسعة في الغرب"، وفي سنة 1440م برهن لورنزو فالا (Lorenzo Valla) مستعينا استعانة كبيرة بالأخطاء التاريخية التي تقع في تسلسل الحوادث عن واقع الأسلوب والإشارات أنها كانت هبة مزورة. نخرج من ذلك بالنتيجة التي نريدها وهي أن الكذب في التاريخ يرجع إلى أسباب كثيرة، أهمها: الغفلة وعدم الإحاطة فيما يلزم للمؤرخ من العلوم والمعارف التي تساعده على تقصي الحقائق والغوص وراءها في كل مظانها. وهذا الأمر تبدو صحته واضحة في الأساطير الشعبية، وإن قصص وليام تل (W.Tell) بطل حرب الاستقلال السويسرية الخرافي، والدكتور فاوستوس (Le Docteur Faustus) عراف القرن السادس عشر الميلادي مثلان جيدان على الأساطير الشعبية، التي يمكن أن تنبئنا بالكثير عن آمال الناس الذين تطورت بينهم هذه القصص وعن خرافاتهم وعاداتهم شريطة أن يكون المؤرخ أو دارس الأساطير الشعبية قادرا على التمييز بين النسيج الخرافي والأسس الصحيحة في هذه القصص.

على أن ظروف تزييف الحقائق التاريخية في حد ذاتها أو تشويهها قد تكشف في أحيان كثيرة عن معلومات سياسية وثقافية سرية هامة، وهذه الكشوف لا تدور حول نفس الحوادث والأشخاص، كما لو أن هذه الوثائق المزورة كانت في واقعها حقيقية لا زيف فيها. إن الوثيقة التي تجيء مزورة في جملتها أو في جزء كبير منها نتيجة جهد متعمد، لكي تضلل وتخدع كثيرا ما يكون من الصعب أن نزنها ونبين قيمتها، ولكنها أحيانا تسبب إشكالا أقل مما تسببه وثيقة غير موثوق في جزء بسيط منها فحسب، لأن مثل هذه الأجزاء تنتج في الغالب عن خطأ غير متعمد لا عن تزوير مدروس. ومثل هذه الوثائق نجدها غالبا في نسخ الوثائق التي اختفت أصولها، وهي تتسبب عموما عن الخطأ الناتج عن الحذف أو التكرار أو الزيادة، وهي أمور يعتادها أي شخص قام بإعداد مثل تلك النسخ بنفسه. وقد تنجم كذلك عن قصد متعمد في التبسيط والإضافة وتكملة الوثيقة الأصلية لا عن الإهمال، ومثل هذا التبديل قد يتم عن حسن نية في المرة الأولى عندما يتوجه الانتباه إلى التدليل على الفروض بين النص الأصلي والقواميس الملحقة بالنص لشرح المفردات الصعبة أو الذيول، غير أن الناسخين اللاحقين لا يهتمون الاهتمام اللازم بالتنبيه إلى مثل تلك الفروق.

ولكي يميز المؤرخ الوثيقة الأصلية من المزيفة أو المحرفة، يجب عليه أن يستخدم الاختبارات المتبعة في مثل هذه الحالة في التحري البوليسي والقضائي. فبعد أن يصل إلى أفضل تخمين عن تاريخ الوثيقة يختبر المواد الكتابية ليرى فيما إذا كانت متأخرة عن التاريخ الذي ترجع إليه

الوثيقة، مثل: الورق، الخط،ونوع الورق المستخدم. وكذلك يفحص المؤرخ الحبر بحثا عن العلامات التي تحدد عمره أولا، باحثا عن تركيبه الكيماوي الذي يثبت أنه متأخر عن تاريخ الوثيقة. وبعد أن يبذل جهده في معرفة مؤلف الوثيقة (يتدبر في ما إذا كان بمقدوره أن يتحقق من الخط والتوقيع والختم وأصل الورق أو العلامة المائية المميزة في الورق)، وحتى عندما تكون الكتابة غير مألوفة للمرء، فإنه يمكن مقارنتها بعينات موثوق في صحتها. ويمكن الرجوع في هذه الحالة إلى ما يعرف بـ ايسوغرافي (Isographies) المقصود بها قواميس السير التي تدون عينات من خط يد كل مؤلف مشهور.